الأمم المتحدة

A/C.2/57/SR.19

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
25 May 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة التاسعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد سوازو ..... (هندوراس)

المحتويات

البند ٨٨ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

البند ٤٣ من جدول الأعمال: متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-66221 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ٨٨ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع) (A/57/3، الملحق رقم ٣ (الجزء الثاني)، وA/57/125، وA/57/155، وA/57/332، وA/57/444، وA/C.2/57/3)

البند ٤٣ من جدول الأعمال: متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل (تابع)

١ - **السيد بلكاس** (الجزائر): قال إنه يتفق مع الرأي القائل إنه ينبغي تطويع الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية يجب لمواجهة تحديات العولمة، ولذلك فقد تبنت القارة الأفريقية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا كآلية جماعية ، ولكنها تحتاج إلى مساعدة المجتمع الدولي، وبالتحديد صناديق وبرامج الأمم المتحدة.

٢ - وأعرب عن سعادة وفده بزيادة النفقات على التعاون من أجل التنمية من قِبَل منظومة الأمم المتحدة فيما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ إلى ٧,١ بليون دولار أمريكي أي بزيادة قدرها ١٧ في المائة، إلا أن هذه الزيادة ما زالت غير كافية لتحسين تأثير الأنشطة التنفيذية العالمية المحايدة المتعددة الأطراف. وأكد في هذا الصدد على ضرورة زيادة الموارد الرئيسية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها على أساس مستمر ومؤكد ويمكن التنبؤ به، ويجب أن يكون التمويل الإضافي تكملة للموارد العادية.

٣ - وقال إن الجزائر تشارك الأمين العام قلقه حول إصلاح الأنشطة التنفيذية الجارية منذ ١٩٩٧. وأضاف أنه يجب متابعة الإصلاح بصرامة وبواقعية لضمان تعبئة الموارد المالية المناسبة لكي تتاح للصناديق والبرامج تمويل أنشطتها وتحقيق مهماتها. وقال إن متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومتابعة خطة التنفيذ المتبناة في جوهانسبرغ، من شأنها أن تعرض رؤى جديدة لتعبئة الموارد من أجل مجال أوسع هو تدعيم الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية. وأضاف أن المساهمة الفعلية لهذه الأنشطة لصالح البلدان النامية أمر ليس فيه جدال، ومن الضروري زيادة تعبئة جهود جميع الشركاء من أجل التأكد من تحقيق الأهداف مع ضمان التمويل الكافي الذي يمكن الاعتماد عليه.

٤ - **السيد ناداي** (إسرائيل): قال إن وفده قد أحاط علماً بالتقرير حول أنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي من أجل النهوض بالمرأة الوارد في الوثيقة A/57/125 وبتقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (A/57/184) حول تطبيق قرار الجمعية العامة 55/187.

٥ - وبالإشارة إلى القضايا الجنسانية، وصف ما قامت به حكومته لتلبية الاهتمامات الخاصة بالمرأة الفقيرة وإتاحة الفرص أمامها للوصول إلى السلطة والتأثير في الموارد المادية. وقال إن مركز تدريب جولدامائير الدولي في جبل الكرمل (MCTC) الذي تأسس في عام ١٩٦١، متخصص في المواضيع الجنسانية ومواضيع المرأة في التنمية. وبالرغم من أن المركز حافظ على تركيزه الأصلي على تنمية الموارد البشرية إلا أنه قد توسع في أنشطته لتشمل برامج عن توليد الدخل والمشاريع الصغيرة وتنمية المجتمع والتعليم المبكر في الطفولة والمهارات القيادية للمرأة. وقد نتج عن النهج المتكامل للمركز إزاء التدريب رؤى وأساليب جديدة ومتكافئة لبرامج التدريب خارج البلاد. وقد زكى أيضاً مفهوم المساواة بين الجنسين والمشاركة الكاملة في عملية التنمية كأساس ضروري للنمو الاقتصادي. وكما اتفق عليه في جدول أعمال القرن (٢١) فإن القضاء على الفقر هو أكبر تحد دولي يواجه العالم. وأضاف أن دور دولة إسرائيل، من خلال مركز تدريب جبل الكرم في التعامل مع المواضيع الجنسانية وفي تشجيع مساهمة المرأة في التنمية وفي إدخال التيار الرئيسي من السكان في عملية صنع القرار يعد جزءاً وطيداً وحيوياً في معركة القضاء على الفقر.

٦ - **السيدة لاشانس** (كندا): أشارت إلى توصيات الأمين العام حول آليات التبرعات، فقالت إن كندا ملتزمة التزاماً قوياً بمساندة الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية.

٧ - قالت إن كندا ترى أيضاً أن مؤتمر الأمم المتحدة السنوي لإعلان التبرعات من أجل أنشطة التنمية لا يتسم بالكفاءة. ومن ناحية أخرى فإن أطر التمويل المتعددة السنوات قد نجحت في اجتذاب عدد كبير من المانحين، وقد زاد عدد كبير منهم من مساهماتهم وبذلك تحسنت توقعات الموارد المتاحة.

٨ - وأعلنت ترحيب كندا باقتراح عقد سلسلة من المؤتمرات المنفصلة لإعلان التبرعات على التوالي في سياق الإطار التمويلي المتعدد السنوات أو ما يشبهه في إطار زمني واحد، وقالت إن هذه المؤتمرات يجب عقدها في سياق اجتماع مشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية وصندوق الأمم المتحدة للطفولة مع مشاركة برنامج الأغذية العالمي.

٩ - وقالت إنه يجب أن يستمر مؤتمر إعلان التبرعات كجزء لا يتجزأ من عملية الإطار التمويلي المتعدد السنوات ومن الحوار حول النتائج البرنامجية. وأضافت أنه ربما يوفر الاشتراك على مستوى عال في مؤتمرات إعلان التبرعات وعقد اجتماع مشترك حسن الإعداد للمجالس التنفيذية مع جدول أعمال فني وجلسة إعلان للتبرعات حافزاً مهماً. وعلى نفس المنوال، ففيما يتعلق بالاقتراحات الخاصة بالأحداث رفيعة المستوى حول التعاون الإنمائي الدولي، يمكن اتباع نهج انتقائي مخصص لهذه الاجتماعات مما قد يُفضي إلى اجتذاب انتباه السياسيين والعامة أكثر مما يحدث في الأسلوب المؤسسي الجامد.

١٠ - **السيد هوانغ زويجي** (الصين): قال إن الانخفاض المستمر للموارد الرئيسية قد أدى إلى إصابة الصناديق والبرامج بالعجز من حيث الكفاءة في مساعدة مجهودات التنمية، وحث الدول المانحة، في هذا السياق، على زيادة مساعداتها الإنمائية الرسمية، خاصة إلى أقل البلدان نمواً. وبالإضافة إلى ذلك قال إن وفده يعتقد أنه لدى التفكير في بدائل لمؤتمر إعلان التبرعات السنوي ينبغي دراسة الأسباب الرئيسية لانخفاض مستوى التمويل.

١١ - وقال إن الصين تولي أهمية كبيرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، سواء على المستوى الثنائي أو من خلال التعاون النشط على الصعيد المتعدد الأطراف، وأنها ترحب بمختلف الترتيبات التي تؤدي إلى زيادة مشاركة البلدان النامية في الاقتصاد العالمي.

١٢ - **السيد أدهيكاري** (نيبال): قال إن نيبال متفقة مع استنتاجات وتوصيات الأمين العام في الوثيقة A/57/155 بشأن تعزيز وتسهيل التعاون بين بلدان الجنوب، وأن الأساس المنطقي للتعاون المعزز بين البلدان النامية يظل قوياً، ولكن العولمة قد جعلت هذه الحاجة الملحة أكثر ضرورة.

١٣ - وقال إنه من الواضح أن الأمم المتحدة كانت نشطة في إدخال التحسينات، إلا أن الأمر يحتاج إلى المثابرة حتى تتحقق أهداف تقديم المساعدات الفنية وغيرها من المساعدات من أجل تحقيق فوائد ملموسة تعود على البلدان النامية. وإلى جانب بناء القدرات فإن أقل البلدان نمواً يجب أن يكون بإمكانها الوصول بحرية إلى الأسواق العالمية. وبهذا الخصوص فإن نيبال تناشد المجتمع الدولي بذل أقصى جهد من أجل تطبيق برنامج عمل أقل البلدان الأقل نمواً أثناء العقد من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠.

١٤ - وقال إن البلدان غير الساحلية تواجه مشاكل فريدة تتمثل في بعدها الجغرافي وتكلفة تنميتها، ولذلك ترحب

نيبال بدعم الأمم المتحدة للترتيبات التحضيرية للاجتماع الوزاري الدولي حول التعاون في مجال النقل العابر، الذي سيعقد في كازاخستان في ٢٠٠٣ وللأحداث الدولية الأخرى، وتتطلع إلى عمل إيجابي عاجل من أجل سد الفجوة الرقمية والفجوة بين البلدان النامية وبعضها، ودعت نيبال إلى دعم أكبر من أجل تطبيق نتائج تلك الاجتماعات.

١٥ - **السيد ميزوكامي** (اليابان): رحب بالتقرير وقال إنه يعرض خيارات بديلة لمؤتمر إعلان التبرعات السنوي الحالي، إلا أن اليابان لا تحبذ خيار عقد أحداث على مستوى رفيع تحت رعاية الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بسبب التكاليف المادية واللوجيستية الإضافية. وأضاف أنه بما أن التبرعات تنم عادة بعد نقاش طويل فإن إعلانها سيترتب عليه إنشاء نظام لعمل تقارير بهذه التبرعات. ومن الناحية الأخرى، فإذا كانت هذه التبرعات ذات معنى ويصاحبها حوار فإنها يجب أن تتم من خلال أعمال اجتماعات هيئات الإدارة.

١٦ - وقال إن اليابان هي أكبر مانح للمساعدات الإنمائية الرسمية، وقد ظلت ملتزمة بتقديم التبرعات التي تعلنها، وسعت إلى الحفاظ على علاقة من الثقة مع شركائها؛ ولهذا فإن جميع تبرعاتها يتم تأكيدها مسبقاً من قِبَل أقسام الميزانية المعنية داخل حكومتها؛ لاعتقادها بأهمية استقرار مستوى الموارد المالية وإمكانية التنبؤ بها من أجل التنفيذ الكفء للأنشطة التنفيذية. وأضاف أن حكومته ترحب بالاتجاه الحالي الذي يشير إلى اتساع مجتمع المانحين.

١٧ - وبالإشارة إلى تقرير الأمين العام حول الإجراءات التي من شأنها تعزيز وتيسير التعاون بين بلدان الجنوب (A/57/155) ذكّر بأن اليابان قد زادت بصورة كبيرة على مر العقود من أنشطتها التعاونية، وذلك من خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف. وبالرغم من التقدم الذي تم، فإن الأمم المتحدة تستطيع أن تعزز هذا التعاون بدرجة أكبر لأنه من أفضل الطرائق للتعامل مع الصعوبات التي تواجه العديد من البلدان.

١٨ - وفيما يتعلق بإدماج المرأة ، قال إن اليابان ترحب بمساهمات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي من أجل النهوض بالمرأة؛ وقد قامت حكومة اليابان، من جهتها، بتقديم حوالي ثلاثة ملايين دولار كمساعدة من خلال الصندوق الاستئماني للأمن البشري إلى المشاريع الإقليمية لصندوق المرأة من أجل مكافحة الإيدز، وقد اتخذت قراراً مؤخراً بدعم تأسيس مراكز مجتمعية في أفغانستان. وتأمل اليابان في تقوية التعاون مع أفغانستان في وضع سياسات تهدف إلى مساعدة المرأة في التنمية.

١٩ - وتطرق بإيجاز إلى مستوى مساهمة حكومته في الأنشطة الإنمائية من خلال مشاريع ثنائية ومتعددة الأطراف، ومنها يتبين أن اليابان تعتبر من أعلى المانحين في فئات المساعدة المختلفة.

٢٠ - وقال إنه يجب تعزيز المساءلة والكفاءة في الأنشطة التنفيذية لمواجهة احتياجات الأشخاص الذين يقعون تحت وطأة المعاناة بالفعل. وأضاف أن الأمم المتحدة ينتظر منها تطبيق مشاريع في الميدان بدلاً من التوسع في تنظيم أحداث لا تؤدي إلى تحسين فعلي للصالح العام.

٢١ - وأضاف أن اليابان تؤيد نهج الإدارة على أساس النتائج، وكذلك جميع جهود الأمم المتحدة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية من خلال الأنشطة التنفيذية.

٢٢ - **السيد جومالا** (إندونيسيا): قال إن عملية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وتوافق آراء مونتيري وخطة التنفيذ المعتمدة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة تتطلب مصادر بشرية ومالية معاً. وأكد دعم إندونيسيا للمجهودات المتواصلة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة من أجل ضمان

توفر الموارد الأساسية اللازمة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، وذلك على أساس متوقع ومستمر ومضمون. وأضاف أن أحداث التبرع المستقبلية يجب أن تضمن على الأقل وضوحاً سياسياً ومساءلة برنامجية، ويجب البحث عن نموذج بديل للتبرع من شأنه أن يعكس الجوانب الإيجابية للآلية الحالية ولإطار التمويل المتعدد السنوات. وأضاف أن فكرة إدخال حدث التبرع على جدول أعمال الحوار المعاد تكوينه على مستوى رفيع لها وجاهتها ولكن من المهم عدم تحميل جدول الأعمال فوق طاقته أو تمييعه. وينبغي استكشاف بدائل أخرى مثل دمج حدث التبرعات في حوار على مستوى أوسع يناقش أولويات الأمم المتحدة بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية والمتابعة المتكاملة لنتائج المؤتمرات والقمم الرئيسية، ويمكن لهذا الحوار أن ينعقد مرة كل سنتين.

٢٣ - وفيما يتعلق بتدابير تعزيز وتسهيل التعاون بين بلدان الجنوب، قال إن عدة إنجازات قد تحققت على مر السنوات، ولكن كان التطبيق ضعيفاً وأقل بكثير من التوقعات. فقد كان هناك قصور واسع النطاق لفهم الإمكانيات الحقيقية لهذا التعاون، وللمساندة القوية للمؤسسات في دعم برامجها ومشاريعها، ولتدفق المعلومات فيما بين بلدان الجنوب عن الموارد المناسبة المالية والبشرية. وأضاف أن أهمية التعاون بين بلدان الجنوب تزداد في عالم يزداد فيه الترابط بين أطرافه، ولكن إذا نظرنا إلى المستوى التشغيلي نجد أن من الضروري تغيير التعامل غير المتسق الذي يطبقه مختلف الشركاء، بما في ذلك الأمم المتحدة، والتحول نحو تركيز للموارد في برامج جيدة التنسيق، فالمطلوب هو وضع برامج ومشاريع تعمل على تنسيق جدول أعمال التعاون بين بلدان الجنوب مع الأهداف الإنمائية للألفية، وتحسين أساس التمويل للتعاون بين بلدان الجنوب عن طريق إشراك الصندوق الاستئماني الطوعي من أجل التعاون بين بلدان الجنوب في مؤتمر إعلان التبرعات للأمم المتحدة.

٢٤ - **السيد نجو دك ثانج** (فييت نام): قال إن التعاون بين بلدان الجنوب قد وصل إلى مستوى متواضع ويفتقر إلى الولاية المؤسسية وأيضاً إلى الموارد المالية، ولم يتم حشد طاقاته بعد، وما زال دعم المجتمع الدولي ضعيفاً وغير كاف. وأضاف أنه يجب تقوية عمل الوحدة الخاصة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدماجها بشكل كامل داخل الأنشطة الإنمائية التنفيذية في الأمم المتحدة، ويجب على الأمم المتحدة، وعلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعلى منظمة التجارة العالمية وعلى الوكالات المتخصصة الأخرى أن تبذل مجهوداً أكبر لكي تجد السُبُل المناسبة والفعالة والوسائل اللازمة لمساعدة أنشطة التنمية في الجنوب من الناحية المالية والفنية معاً، وينبغي أيضاً زيادة مجهودات بلدان الجنوب من أجل التعاون فيما بينها. وقد أدت مشاركة فييت نام في التعاون بين بلدان الجنوب إلى إنشاء نموذج ثلاثي الأطراف يتكون من طرفين من الجنوب وطرف من المانحين أو المنظمات الدولية، وقد أسفر أيضاً عن مبادرة تنمية المناطق الفقيرة والأقل نمواً على حدود منطقة ميكونغ دون الإقليمية، وتم اعتماد تلك المبادرة من قِبَل رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وقال إن هذه النماذج يمكن أن تكون مفيدة لبلدان الشمال وللأمم المتحدة ووكالاتها وأيضاً للمؤسسات المالية، مما يساعد على بلوغ أهداف التعاون بين بلدان الجنوب.

٢٥ - وأعلن عن ارتياح فييت نام لنمو صندوق الأمم المتحدة الإنمائي من أجل النهوض بالمرأة، بصورة منتظمة، ولأن برنامج الصندوق أسفر عن نتائج إيجابية، ولذلك فإنه يستحق دعماً أقوى لأن المواضيع الجنسانية وتقدم المرأة يجب أن تلقى أولويات أعلى في جدول أعمال التنمية. وقال إنه ينبغي للصندوق أن يقوم بأبحاث شاملة بهدف إيجاد وتشجيع

استخدام النماذج الناجحة التي تتيح للمرأة توليد دخول اقتصادية من تمويل أساسي يقدمه المانحون أو الصندوق مما يتيح لها الاستفادة من الفرص التي توفرها العولمة. وتشارك فييت نام في القلق لعدم قدرة مؤتمر إعلان التبرعات السنوي للأمم المتحدة على حشد موارد منتظمة كافية، وتعتبر فييت نام أن من الضروري النظر في خيارات بديلة. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة كلها أن تقوم بتحليل نهج التمويل المتعدد السنوات مع النظر في تطبيقه لأنه لاقى بعض النجاح في تعبئة التمويل لبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).وتوافق فييت نام على تنظيم حدث رفيع المستوى لتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في إطار الجمعية العامة في مناسبة الحوار الرفيع المستوى حول تقوية التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية عن طريق الشراكات.

٢٦ - **السيد كاظمي كامياب** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه يجب دعم تأثير الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية عن طريق زيادة كبيرة في التمويل على أساس متوقع ومستمر ومضمون ويتماشى مع زيادة احتياجات البلدان النامية، وقد يكون من الضروري التعامل مع غياب الإرادة السياسية لدى البلدان المتقدمة إزاء إلزام أنفسها بالتنمية، بدلاً من محاولة اختراع أسباب لإلغاء مؤتمرات التبرع السنوية. وقال إن وفده مستعد للنظر في أي بديل كفء يضمن الالتزام السنوي والدعم الشامل لتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

٢٧ - أما بالنسبة لموضوع التعاون بين بلدان الجنوب فقال إن توافق آراء طهران الذي أسفر عنه الاجتماع العاشر للجنة المتابعة والتنسيق المشتركة بين الحكومات حول التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية أيد فكرة إعلان عقد دولي للتعاون فيما بين البلدان النامية وتخصيص يوم للأمم المتحدة خاص بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد طلب وفده من الأمين العام إنشاء فريق خبراء رفيع المستوى لدراسة هذه الأفكار تمهيداً لمناقشتها في الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين. وأضاف أنه حدثت زيادة في أنماط التعاون بين البلدان النامية ولكن جهودها تحتاج إلى مساعدة من قِبَل باقي المجتمع الدولي، سواء من مجتمع المانحين أو منظومة الأمم المتحدة ومختلف مكوناتها. وقال إن التعاون بين بلدان الجنوب مهم ولكنه لا يحل محل التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب: فمن المفترض أن يكمل الاثنان بعضهما البعض. وينبغي الحفاظ على الهوية المستقلة للوحدة الخاصة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتوفير الدعم الكافي لبرنامجها في مستوى يتفق مع ولايتها ومسؤولياتها على نطاق المنظومة، وينبغي للجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أن تقوم في المستقبل باستعراض جميع أوجه التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وينبغي تغيير اسمها إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وعلى نفس المنوال ينبغي تغيير اسم الوحدة الخاصة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، إلى الوحدة الخاصة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقال إنه يجب زيادة تقوية طاقة الوحدة الخاصة لكي تؤدي وظائفها. وأعرب عن ارتياحه لإبداء عدد من البلدان النامية اهتماماً بالنهج الثلاثي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب كوسيلة لمساعدة البلدان النامية في التغلب على ندرة الموارد، وأعرب عن الأمل في أن تكثف الوحدة الخاصة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جهودها في تعبئة موارد مالية إضافية وفي توليد شراكة على نطاق واسع بين البلدان النامية.

٢٨ - **السيد سافتشوك** (أوكرانيا): قال إن من الضروري بذل جهود دائبة لكي نضمن قدرة منظومة الأمم المتحدة

على القيام بكفاءة بمواجهة التحديات الجديدة للتنمية، وذلك في مجالات تنسيق أنشطة برامج وصناديق الأمم المتحدة، والعمل على توافق وتبسيط برامجها وإجراءاتها التنفيذية، وتقوية نظام المنسق المقيم وتعزيز العلاقات بين وكالات التنمية للأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية وبخاصة مؤسسات بريتون وودز، ويجب إعطاء اهتمام أكبر لنواحي العلاقات بين الوكالات فيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية. وأضاف أنه بالرغم من وجود تحسينات واضحة في بعض مجالات التعاون الإنمائي، إلا أنه كان يوجد عجز في التمويل الرئيسي مما أعاق بعض التقدم، ولا بد من بذل جهود إضافية لكي نضمن تمويلاً متوقعاً على المدى الطويل من أجل الأنشطة التنفيذية الإنمائية للأمم المتحدة.

٢٩ - وقال إن وفده يتوقع أن يساعد توافق آراء مونتيري على عكس التيار المستمر في الانخفاض للمساعدة الإنمائية الرسمية. أما عن الخيارات البديلة لمؤتمر إعلان التبرعات السنوي للأمم المتحدة من أجل الأنشطة الإنمائية، فإن أوكرانيا تعتقد أن استعراض وصقل هيكل التمويل المتعدد السنوات سوف يزكي إلى درجة كبيرة جهود تعبئة الموارد، وفي هذا السياق ينبغي إعطاء اهتمام خاص لولاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يخصص جلسة واحدة من جلسات الاجتماع رفيع المستوى لقطاع الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل إجراء حوار بناء عن التمويل، ومن المهم لعملية تبسيط وتنسيق إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة والتقييم القطري المشترك أن تسفر عن استراتيجيات وسياسات إنمائية وطنية لضمان مشاركة على نطاق أوسع لجميع صناديق وبرامج الأمم المتحدة المعنية وضمان القيادة الكاملة والتنسيق من قِبَل الحكومات الوطنية في جميع المراحل. ومن المهم الانتباه إلى بناء القدرات ووجود مقاييس ومؤشرات واضحة في جميع التقييمات القطرية المشتركة وأطر المساعدة الإنمائية في الأمم المتحدة والبرامج القطرية، ومن الضروري أيضاً الاستفادة بصورة أكبر من فرص إقامة شراكات مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، وينبغي أن يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دوره الرئيسي في دعم أنشطة جميع وكالات الأمم المتحدة في أوكرانيا، خاصة فيما يتعلق ببرنامج تشرنوبيل للأمم المتحدة وبرنامج القرم للتنمية والتكامل. وقال إن حكومة أوكرانيا ممتنة للتعاون المثمر مع اليونيسيف، وقد سعدت خاصة بالقرار الأخير برفع مستوى مكتب اليونيسيف في كييف إلى مرتبة مكتب قطري.

٣٠ - **السيدة ويتمور** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن التدخل السريع والكفء في أفغانستان لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي من أجل النهوض بالمرأة قد أظهر قيمة الصندوق لصالح المرأة، وقد عمل الصندوق بنفس الكفاءة في أماكن أخرى من العالم، تدعمه شراكته مع كيانات أخرى عديدة بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأكدت أن المشاركة الكاملة للمرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لا غنى عنها لتحقيق الأهداف الإنمائية الدولية.

٣١ - أما بالنسبة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، فقد أعربت عن أسفها لأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لم يحقق إلا القليل. وقالت إنه يجب مراجعة هذه الجهود في سياق أهداف التنمية الدولية. وأعربت عن تأييد وفدها تدخل الأمم المتحدة في التعاون بين بلدان الجنوب من أجل بناء القدرات وتطوير استراتيجيات وطنية لتخفيض نسب الفقر، ولكن وفدها لا يعتقد أن المنظمة يجب أن تدعم البلدان النامية في اتخاذ مواقف جماعية تشكل جبهة أو ما يسمى بجدول أعمال الجنوب في المفاوضات العالمية، ذلك أن عهد المفاوضات بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب الذي أثمر مكاسب قليلة من أجل التنمية، قد أصبح درباً من دروب الماضي.

٣٢ - وقالت إن التعاون التقني يلعب دوراً متزايد الأهمية في مجالات الإدارة الرشيدة وحقوق الإنسان، ومع موافقتها على أنه لا توجد تنمية دون احترام لحقوق الإنسان، فإنها تستثني من هذا السياق الادعاء بأن التقدم في تكنولوجيا الطب الإحيائي وتكنولوجيا المعلومات يؤثر سلبياً على كرامة وحقوق الإنسان للفرد ويشكل عوائق أمام التنمية لأنه لو لا هذا التقدم لانتفت فرص تحقيق أهداف التنمية الدولية.

٣٣ - وأضافت أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يصبح ناجحاً بشكل أكبر حين ينظر إليه في سياق لا ينفصل عن الأشكال الأخرى للتعاون وبناء القدرات. وقالت إن برامج حكومتها للتعاون الثنائي قد استخدمت على مدى طويل خبرات من البلدان النامية في برامجها التي تمولها في بلدان نامية أخرى ووجدت أن هذا التعاون التقني لا يختلف كثيراً عن أنشطة التنمية الأخرى. وذكرت أن بعض التوصيات التي جاءت في تقرير الأمين العام (A/57/155، الفقرات ٦٤-٧٦) قد تؤدي إلى تهميش نشاط التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، إلا أن وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك الوحدة الخاصة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية يجب أن تصبح عاملاً مساعداً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وعلى البلدان النامية أن تأخذ الريادة بنفسها في مراجعة هذه الأنشطة، وبدلاً من إنشاء أمانة جديدة، ينبغي توسيع الوحدة الخاصة. ولاحظت أنه تم اعتماد حصة سنوية ثابتة من أجل الوحدة الخاصة، ولذلك فمن الأفضل التريث في اتخاذ قرارات حول التدابير الأخرى لتقوية التعاون فيما بين بلدان الجنوب حتى يصبح الوضع أكثر وضوحاً.

٣٤ - وفيما يتعلق بمؤتمر إعلان التبرعات، قالت إن المقترحات التي قدمها الاتحاد الأوروبي وسويسرا تبدو مفيدة، فتعبئة الموارد يجب أن يصاحبها استعراض للنتائج؛ وطالبت جميع وكالات الأمم المتحدة بإنشاء أطر للتمويل المتعدد السنوات أو آليات أخرى مشابهة. وأعربت عن شكوك وفدها إزاء الاجتماعات الكبيرة الوزارية أو الرفيعة المستوى، التي تكلف الكثير ولا تثمر النتائج المرجوة، فمثلاً، بالرغم من أن المؤتمر الوزاري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ كان حدثاً إيجابياً، فقد كانت النتائج غير منتظمة.

٣٥ - **السيد لويس** (أنتيغوا وبربودا): تحدث بالنيابة عن الدول الأعضاء في المجتمع الكاريبي، فأعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا بالنيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، وذكر أن الدول الأعضاء في المجتمع الكاريبي حساسة إلى درجة كبيرة للتقلبات في بيئة الاقتصاد الدولي، ويضاعف من هذا الوضع ما تواجهه من الكوارث الطبيعية ووباء الإيدز. وأضاف أن البرنامج الإنمائي وغيره من الوكالات تقوم بدور محوري في مساعدة تلك البلدان على تحقيق أهدافها الاقتصادية والإنمائية المستدامة، وهي ملتزمة بالتنمية على أساس النتائج، ولكن هذا النهج يجب ألا يكون مبنياً على فلسفة ''قياس واحد يناسب الجميع''، ولكن أن يكون مبنياً على الظروف الخاصة لكل دولة.

٣٦ - وقال إن من المؤسف أنه في الوقت الذي تواجه دول الكاريبي أقسى التحديات، تقل فيه مساعدات البرنامج الإنمائي بدرجة كبيرة بسبب الانخفاض في التمويل الرئيسي للبرنامج، مما أثر سلبياً على برامج القضاء على الفقر والبرامج الاجتماعية وعلى المجموعات الأكثر ضعفاً في المجتمع. وبالتالي فقد أعرب عن امتنانه لجهود البرنامج الإنمائي من أجل دعم تنفيذ السوق الموحد والاقتصاد الموحد لدول الكاريبي وقال إنه يتطلع لاستمرار التعاون مع البرنامج الإنمائي في جهود التكامل الإقليمي القائم على أفضل الممارسات في مجالات التنمية المستدامة، وفي التحضير لمؤتمر

بربادوس + ١٠، وفي مواجهة نواحي الضعف والإيدز وبناء القدرات وإدارة الكوارث.

٣٧ - ودعا إلى التنفيذ السريع لجدول أعمال التنمية الدولية، وإلى توفير التمويل المناسب لهذه الجهود، بما في ذلك تغيير نظام إعلان التبرعات، الذي لم يحقق تنفيذاً في الوقت المناسب ولا نتائج ملموسة. وقال إن دول الكاريبي ينظر إليها باعتبارها من الدول ذات الدخل المتوسط، إلا أن العديد منها تتلقى تحويلات نقدية كبيرة من مواطنيها الذين يعملون في الخارج، وبالتالي فإن دخل الفرد لا يجب أن يكون هو المعيار الرئيسي لتحديد مرحلة الدولة من التنمية. وأضاف أن هذه الدول يطلب منها أيضاً تقديم مساعدات للاقتصادات الأضعف في منطقتها. وأعرب عن دعمه للتركيز المتجدد على التعاون على جميع المستويات.

٣٨ - ورحب بتركيز صندوق الأمم المتحدة من أجل النهوض بالمرأة على القضايا الجنسانية ومرض الإيدز وبجهوده في إقليم الكاريبي، وكرر التزام دول الكاريبي تجاه الأطفال. وقال إن الدول الأعضاء تشارك في برامج التحصين وفي تشجيع الرضاعة الطبيعية وفي إعطاء الأولوية للتعليم الجيد ولبرامج التنمية وللسياسات التي تهدف إلى منع استعمال المخدرات. ولأن لديها ثاني أعلى نسبة إصابة بالإيدز بعد أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإنها تولي مشكلة الإيدز أولوية، وتظل رعاية الأطفال والأسر المصابة عنصراً رئيسياً في استراتيجية الوقاية الإقليمية.

٣٩ - **السيد جوسبودينوف** (المراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): دعا إلى أن تكون روح توافق آراء مونتيري هادياً للدول والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، وقال إن الاتحاد يعمل على توصيل رسالة مونتيري إلى أعضائه على المستوى القطري وأنه يعمل على الدخول في ترتيبات مع منظمات دولية أخرى. وضرب مثلاً على ذلك دخول خمس جمعيات وطنية في منطقة جنوب أفريقيا في شراكة مع برنامج الأغذية العالمي في أيلول/سبتمبر من هذا العام من أجل توصيل الإمدادات الضرورية الأساسية للحياة إلى ١٣ مليون نسمة في هذا الإقليم مهددين بوباء الإيدز والمجاعة. وأشار أيضاً إلى الأهمية الحيوية للترتيب الذي تم بموجبه منح التحالف من أجل الوقاية من الكوارث، الذي تأسس تحت رعاية البنك الدولي، مقراً في أمانة الاتحاد في جنيف باعتبار ما له من آثار بالنسبة للضعفاء في جميع أنحاء العالم. وأعرب عن أمل الاتحاد في توسيع عمله مع البنك الدولي وفي تقوية روابطه مع اتحادات المجموعات الأخرى، خاصة بنوك التنمية الإقليمية.

٤٠ - وقال إن بعض شراكات الاتحاد تهدف إلى الإمداد بالإغاثة، وأنها تشمل التنمية ضمن برامجها، وتهدف شراكات أخرى إلى تخفيف آثار الكوارث، وهو الموضوع الرئيسي لتقرير الكوارث في العالم لسنة ٢٠٠٢. وقد طلب الأمين العام للاتحاد من الحكومات في مقدمة التقرير إضافة أهداف تخفيف أخطار الكوارث إلى أهداف التنمية الدولية الحالية. وقال إن تقليل الأخطار يأخذ العديد من الأشكال التي لها علاقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد أسهم الاتحاد مثلاً في التحالف العالمي للقاح والتحصين مع شركاء آخرين من أجل وضع مشروع المساءلة الإنسانية، نظرا للحاجة إلى بناء قدرات وطنية ولدعم المساءلة.

٤١ - وقال إن بناء القدرات له أولوية في الاتحاد، إذ أن للاتحاد وجوداً في كل بلد من بلدان العالم تقريباً. وتعمل جمعياته الوطنية على مساعدة الضعفاء في بلادهم وأيضاً في بلدان أخرى. ورحب بتركيز الأمم المتحدة مؤخراً على الشراكة، بما في ذلك وثيقة استراتيجية الحد من الفقر. وقد بذل الاتحاد جهوداً كبيرة منذ فترة طويلة لتوضيح أهمية الشراكات المبنية على الملكية الوطنية القوية وعلى المشاركة الواسعة النطاق في تصميم السياسات ورصدها، وبالتالي فهو

يرحب بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ويقوم حالياً باستكشاف أفضل السُبُل لتعزيز التعاون بين مجتمع الصليب الأحمر والهلال الأحمر على المستوى الوطني وبين الاتحاد الأفريقي في إطار هذا السياق.

٤٢ - وقال إنه كان هناك تجاهل واضح للعلاقة بين الإغاثة والتنمية، وأنه ينبغي إقامة شراكات على جميع المستويات من أجل تقوية طاقة المجتمعات الضعيفة، مع مراعاة احتياجات تلك المجتمعات وتطلعاتها من أجل تحويل المبادئ إلى تصرفات وأعمال فعالة، وهذه هي روح مونتيري التي يعكسها موضوع المؤتمر الدولي القادم للصليب الأحمر والهلال الأحمر: ''حماية كرامة الإنسان''. وقال إن الاتحاد يركز ، أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة على الحاجة لحماية كرامة الإنسان وسوف يستمر في التركيز على هذا الموضوع في عمله حول العالم. وسوف يقوم أيضاً بعقد مشاورات واسعة النطاق تهدف هي وترتيبات الشراكة إلى إعطاء دفعة كبيرة للعمل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٣ - **السيد حسين** (المراقب عن منظمة المؤتمر الإسلامي): قال إن المؤتمر يهتم اهتماما كبيرا بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأن هدفه، مثل الأمم المتحدة، هو دعم التضامن والتعاون بين أعضائه الستين ومع الدول التي لها مركز المراقب لدى المؤتمر. وأضاف أن جميع الدول الأعضاء في المؤتمر هي بالفعل من الجنوب، وأن أربعاً من الدول الأعضاء في المؤتمر، هي مصر وتونس وإندونيسيا وتركيا، هي من الدول المقدمة الصافية للمساعدة التقنية في أقاليمها، مما يوضح الأهمية التي يوليها المؤتمر للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٤٤ - وقال إن الأهداف الاستراتيجية للاعتماد الجماعي على النفس وزيادة المشاركة في الاقتصاد العالمي لم يتم تحقيقها في معظم البلدان النامية، وأكد على ضرورة منع وإنهاء النزاعات المسلحة بين البلدان النامية وفي داخلها. وأضاف أن للمؤتمر تجارب، بعضها إيجابي وبعضها سلبي، في مشاركته في حل النزاعات وفي بناء السلام في أفغانستان والبوسنة والهرسك والفلبين والصومال وطاجيكستان وغيرها.

٤٥ - وأعرب عن تأييده لتوصيات العمل الواردة في تقرير الأمين العام (A/57/155 الفقرات من 64-76) وإن كان يعتقد أن اثنتين منها لهما أهمية خاصة. وأعرب عن ترحيبه بإنشاء فريق رفيع المستوى من الخبراء (الفقرة ٦٤) من أجل توفيق جدول أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب مع الأهداف الإنمائية للألفية ودعم طاقة بلدان الجنوب على متابعة أهداف التنمية. وقال إنه يجب أن يكون للفريق تمثيل جغرافي واسع النطاق قدر الإمكان لكي يأخذ في الاعتبار مختلف المجتمعات العرقية والثقافية الموجودة في الجنوب. ورحب أيضاً بالتعاون بين البرنامج الإنمائي واليونيسيف واليونسكو (الفقرة ٦٦) من أجل إدخال ثقافة السلام في المناهج الدراسية، ولكنه اقترح ضم الأطراف المعنية الأخرى مثل منظمة الأونسكو الإسلامية في هذه الجهود.

٤٦ - **السيدة ناندا** (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي من أجل النهوض بالمرأة): شكرت الأعضاء على تعليقاتهم ونصائحهم، ورحبت أيضاً بالاهتمام الذي أعربوا عنه إزاء نقص الموارد لدى الصندوق وأشارت مع التقدير لزيادة موارد الصندوق الرئيسية بنسبة ٨ في المائة، وقالت إن التمويل المناسب ضروري من أجل البرمجة الفعالة لأن الصندوق يسعى لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وخفض تأثير الإيدز وإلقاء الضوء على مساهمة المرأة في السلم والأمن، ومن أجل مساعدة الصندوق على الاستمرار في

تعاونه مع الشركاء الوطنيين في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتقوية أولويات البرامج المحددة، وخاصة تعزيز البرامج القطرية.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.